الكلامُ عَمَلاً – مقاربة تداولية

أ. م. د. لطيف حاتم عبد الصاحب الزامليّ
جامعة القادسية / كلية التربية

الخلاصة:

هذه مقاربة حَذِرة ، يُدرك المشتغلُ بالبحث اللساني سمة الحذر فيها وإنّما يتأتى الحذرُ لهذه المقاربة من تنوّع مصادراتِها ، وتشابك عُقداتِها ، وانفتاحِها على أكثر من مجال ، إذ استأثرت بعنايتها كلّها .

وقوامُ هذه المقاربة وجود منطقٍ للعمل قابلٍ للوصف والتحليل والتفسير بوساطة طرائق البحث اللساني .

لقد وجدت اللسانيات الحديثة – على تعدّد أنظارها واختلافها – في هذه المقاربة بين الكلام والعمل التي صدرت أصلاً عن رواد الفلسفة التحليلية ما يفتح أفقاً جديداً في درسها ، وتوسيعاً لمناهجها ، فضمّتها إلى نسيجها حتى غدت أهم المجالات فيها ، وجزءاً من بنيتها العامّة .

وإنّ أهم ما يميز التوظيف اللساني لهذه العلاقة النظر إليها نظرة تداولية ، أي النظر إلى الكلام بوصفه كلّاً منسّقاً ومسيّقاً يؤدي وظيفة معينة في سياق تواصلي معيّن ؛ لذلك جمعت نظرتهم في الوصف والتحليل بين مقومات البناء اللغوي وتداعيات الاستعمال .

هذا التوسع في التحليل الذي تبنته اللسانيات الحديثة والتداولية منها خاصةً يسدّ اللحمة بين القصد والقول والعمل المنجز بالقول . كلٌ يجري في سياق ، والسياق كفيل بمسرحة كلّ ذلك – أدوراً ووظيفةً وتأثيراً .

وتشير معطيات التحليل في منظومتنا التراثية اللغوية إلى أن هذا التوصيف إجراءٌ سارٍ في عروق هذه المنظومة يمكن تلمس معطياته في مواضع كثيرة ، جرياً وما آلت إليه اللسانيات الحديثة ، قد تفيد في التأسيس لمثاقفة لغوية وفكرية في إطار الفكر الإنساني الواحد القائم على مداولة الأخذ والعطاء .

أولاً – المقولة :

مما وقر في درسنا الحديث مقولات كثيرة نقلتها الترجمة من لغاتِها الأصلية إلى العربية من نحو : أفعال الكلام ، والأعمال الكلامية ، والأفعال اللغوية ، والأعمال اللغوية ، والأعمال القولية [١] . وجميع هذه المقولات – بتعدد الفاظها – هي ما وضع إزاء أو مقابل المصطلح الانكليزي Speech acts [٢] .

إذاً ، لا مشاحة في أن نستعمل أيّاً منها لما يجمعها من وحدة مدلول كان قد وُلِدَ ونما في أحضان الفلسفة التحليلية ونضج وآستوى مفهوماً لسانياً في الدراسات اللسانية .

هذا المفهوم أضحى نظرية تداولية عامة غمر فَيضُها مساحات واسعة من اللسانيات الحديثة سواء ما عُني منها بالدلالة [٣] ، أم بالتداول [٤] ، أم بالنص [٥] .

وامتازت هذه النظرية التداولية بفاعليتها ، وقوة منطلقاتها ، وفاعلية الاجراءات التي تعتمدها ، فضلاً عن شموليتها واستيعابها لكل ما يتعلق بالنشاط اللغوي بناءً ودلالةً وتواصلاً وحجاجاً .

تلك المزايا التي أشرنا إليها منحت هذه النظرية بعداً حركياً وتطورياً لم تستطيع أن تقف بوجهه كلّ الأصوات الناقدة لها ، ولتصنيفات أصحابها [٦] ، بل زادت أصحابها دفعاً وحملتهم على تطوير اجراءاتها والسعي إلى جعلها نظرية عامة تستند إلى آليات التحليل التداولي في أبعاده المختلفة والمتنوعة .

ثانياً – المفهوم و والإجراء :

إنّ التصور الأساسي الذي انطلقت منه هذه النظرية هو ((أنهّ عندما يتلفظ المتكلمّ بجملة في مقام تواصلي معيّن فإنّه يُنجز نمطاً معيّناً من فعل اجتماعي)) [٧] .

يرسم هذا المفهوم أو الحدّ صورة للعمل المنجز بالكلام من طور التكوين إلى طور الإنجاز ، أو الأداء ؛ إذ اشتمل على كلّ العناصر المكوّنه للعمل اللغوي ، وإن اختلفت الأنماط ، فاختلافها الرئيس في غرضها الإنجازي .

والصورة النمطية لهذا المفهوم يمكن أن نبرزّها بالشكل الآتي :

مقام(متكلّم + كلام) = فعل إنجازي + تأثير

إنّ تفاعل عناصر هذه المعادلة يؤدي إلى شكل لغوي مناسب لغرض اجتماعي تواصلي معيّن . وبمجرد النطق بهذا الشكل يؤدّي المتكلم عملاً يسميه أوستين Austin [٨] صاحب النظرية (عملاً تحقيقياً) من نحو : الأمر ، والوعد ، والتحذير ، والقسّم ، والنُّصح ، والإرشاد ، والشكر ، والاعتذار ، والوعيد . [٩]

ضابط هذه الأعمال محدّدان [١٠] :

أ- لا خارجَ لها فتطابقه .

ب- لا زمنَ لها قبل لحظة التكلم ، بل هي أعمال يوجدها المتكلم عند النطق بها .

ومن أمثلة ذلك ألفاظ العقود من نحو : بِعتُ ، واشتريتُ ، و زوّجتُ ، و طلقتُ .... أو ما سماه التداوليون بـ ((الوعديات)) [١١] .

((ذلك أنّ أعدك لا تختلف في شيء عن أبيعك أو بعتك وهي عقد أخلاقي يُنجز باللفظ مثلما يُنجز البيع والشراء)) [١٢] . إلاّ أننا نجد بعض نُحاتنا القدماء من يفّرق بين الصيغتين المختلفتين في الزمان نحو : بِعتُ وأبيعُ ، يقول الرّضي الإستراباذي : ((الفرقُ بين بِعتُ الإنشائي وأبيعُ المقصود به الحال ، أن قولك أبيعُ لابدّ له من خارج حاصل بغير هذا اللفظ تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج . أماّ بِعتُ الإنشائي فإنّه لا خارج له تقصد مطابقته ، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ ، وهذا اللفظ موجِدٌ له)) [١٣] ، في حين يرى التداوليون أنّ إيقاع العمل باللفظ تجريد له من الزمان المعين مع بقاء الحدثية التي أنشأها المتكلم المعرب ، وفي هذه الحال تستطيع أن تستعمل الفعل آلةً توقع بها عملك ، فيصبح لفظك بالفعل عملاً مجراه مجرى عمل يعمله عامل . وهذا ما يتيح للمتكلم مجالاً لاستعمال أمثلة الفعل الماضي نحو بِعتُ واشتريتُ ، أو أمثلة الفعل المضارع نحو أبيعُ واشتريتُ [١٤] .

بهذا التصوّر وضع التداوليون شروطهم المستلّة من جملة مصادرات قسم منها لغوية ومعجمية ، وأخرى مقامية . فأما الشروط اللغوية فهي [١٥] :

أ- أن يكون الفعل الرئيس في الجملة فعلاً انجازياً من نحو : قالَ ، وسأل ، ووعد ، ونصحَ ، وشكر ، واعتذرَ...

ب- أن يصدر الكلام من المتكلّم نفسه ، وأن يقع من جهته .

ج- يقيّد زمن الفعل بالحال لا غيره .

والشرط الأخير لا يتعلق بالصيغة – فيما أحسب ، بل هو المعنى مثلما يرى السيوطي في الهمع أن الماضي ينصرف إلى الحال إذا قُصِد به الإنشاء كبِعتُ واشتريتُ وغيرهما من ألفاظ العقود ؛ لأنّه عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود [١٦] . ولعلّ ما ذهب إليه السيوطي رائزه قول النحويين ((الإنشاء إيقاع)) [١٧] ، أي أن المتكلم يوقع بلفظه عملاً لا وجود له خارج لفظه .

وأمّا الشروط الأخرى فمقامية تختلف باختلاف الأعراف والقيم والمعتقدات السائدة في مجتمع دون آخر ، إلاّ أنها أساسية لتحقيق الإنجاز ، ويفقد فعل الكلام خصيصته الإنجازية عند عدم مراعاتها [١٨] .

فالزواج والبيع والشراء والتكليف مثلاً أعمال لا تختلف من دون مراعاة لعدد من الشروط المقامية نحو الأهلية ، والقدرة ، والإرادة ، والقصد ، والنية الصادقة ، ووجود عرف اجتماعي ملائم ؛ لأن الإجراء العرفي شرط أساسي في إنجاز مثل هذه الأعمال ((فإذا لم يوجد إجراء عرفي مقبول ذو أثر معلوم كالزواج في الأفلام ، أو التمثيليات ، أو إذا لم تُنطق الكلمات على النحو الصحيح المفهوم الذي ينعقدُ به الإجراءُ ، أو إذا كان الشخص الذي يتولّى الإجراء فاقد الأهلية للقيام به ، أو إذا كانت الظروف غير ملائمة فإنّ الفعل لا يؤدّى)) [١٩] .

ويبقى لمؤشّرات السياق القدح المعلّى في إنجاز العمل بالكلام ، والسياق هو الحاضن لكل عمل مولود ((بل في حالات كثيرة لا يُحسم أي إنجاز قد تّمّ بوجه عام إلاّ بناءً على معلومات سياقية .. ويمكن أن يقال بوجه عام : إنّ مؤشّرات السياق آخر الأمر تغلب على المؤشّرات اللغوية)) [٢٠] . فأحياناً يُؤدَى فعل التواصل بوسائل غير لغوية (إشارة أو حركة أو إيماءة ، أو ما إلى ذلك) فتنوب عن المنطوق من الكلام ، يقول الجاحظ : ((ففي الإشارة بالطرفِ والحاجب وغير ذلك مع الجوارح مرفقٌ كبير ، ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعض الناس من بعضٍ ، ويخفونها من الجليس وغير الجليس ، ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص)) [٢١] . وإلى الغرض نفسه أشار عبد القاهر الجرجاني بقوله : ((فتجد في الحال وصفاً هو شبيه بالنطق من الإنسان ، وذلك أن الحال تدلّ على الأمر ويكون فيها أمارات يُعرف بها الشيء كما أنّ النطق كذلك)) [٢٢] .

وحسبُنا قول الشاعر ملتمساً فضل العيون في الدلالة والتواصل ، وهو فضل ظاهرٌ لايخفى في مقام التخاطب ، إذ قال [٢٣] :

إنّ العيونَ على القلوبِ شواهدٌ فبغيضُها لك بيِّنٌ وحبيبُها
وإذا تلاحظتِ العيونُ تفاوضَتْ وتحدّثتْ عمّا تُجِنُ قُلُوبُها
يَنْطِقْنَ والأفواهُ صامتةٌ فمـــا يَخفى علَيْك بَريئُها ومُريبُها

ولعلَّ ماذكره ابن جني في الخصائص من قولهم : ((رُبَّ إشارةٍ أبلغُ من عبارةٍ)) [٢٤] ، أو ماذكره لفضل الإشارة على العبارة بقوله : ((حتى إذا حلِف منهم حالفٌ على غرضٍ دلّته عليه إشارةٌ لا عبارةٌ ، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه ، غير متَّهم الرأي والنحيزة والعقل)) [٢٥] ، يفيدنا في إيقاع معنىً باعثه الإشارة لا العبارة . يقول الدكتور نهاد الموسى : ((وإذا اتَّسعنا في هذا المنحى من درس اللغة في سياقها الخارجيّ وجدنا توافقات كثيرة بين أنظار الغربيين المحدثين وأنظار العرب الأقدمين . وإذا كان يبلغ من تأثير عناصر الموقف الخارجيّ في استعمال اللغة أن سبعين بالمائة من درجة تأثير الكلام في مواقف الخطاب مَرجِعُها على ما يكون من النظرات المتبادلة عند الحديث ، وأنّ قيمة الدلالة التعبيرية وتأثيرها يتدنّيان إلى ثلاثين بالمائة حسب إذا اقتصر الأمر على مجرّد الكلام المنطوق . إذا كان كذلك – في نتائج الدراسات المتعارفة عند الغربيين على هذا المستوى – فإنّه كذلك في حصيلة التقديرات التي انتهت للأقدمين أو انتهوا إليها في سبر وجوه الظاهرة اللغوية بمحض الاختبار وما يتهيأ في إطاره من الأنظار)) [٢٦] .

ويكاد يتفق التداوليون على أنّ الإشارة جانب مهم من جوانب البحث التداولي ، وهي في رأي بيرجيرو ((علامة القصد في إيصال المعنى)) [٢٧] ، وبحسب ما ذكرنا تكون الإشارة فعلاً اجتماعياً تواصلياً له قوة عمل ومضمون دلالي شأنها شأن الألفاظ الموضوعة في اللغة .

بهذا التوصيف تكون لأفعال الكلام مزايا تجعل منها شيئاً قابلاً للتصنيف ، وقابلاً للتقسيم بحسب معايير اجترحها مصنّفوها .

ثالثاً – معايير التَّصنيف :

هناك ثلاثة معايير صنفوا على حسبها الأعمال الكلامية هي :

١– التصنيف بحسب القوة الإنجازية : وهو تصنيف أوستن ؛ إذ صنفّها إلى خمسة أصناف : [٢٨]

أ– الأحكام أو الحكميات : وتتمثّل في الحكم الصادر نحو : إصدار أمر ، أو التقويم ، أو التصنيف ، أو الوصف .

ب– التنفيذيات : هي أعمال تنفيذ أحكام ، ولكنها ليست في ذاتها حكميات ؛ لأنّها تتمثل باتخاذ قرار معين نحو : التسمية ، تقول : سمّيته فلانًا ، أو الوصيّة ، تقول : أوصي بنصف مالي لمؤسسة الرعاية الاجتماعية ، أو قال رجل يرغب ببيع بيته للمشتري أمام الحضور : بِعْتُكَ .

ت– الوعديات : هذا النوع من الأفعال يُلزم المتكلّم بفعل شيء ما في المستقبل من نحو : أَعِدُ ، أوافقُ ، أُقسِمُ ... ، فالأمر يتعلّق بأعمال من طبيعة واحدة تُحمَل على القول (سأَفْعَلُ) .

ث– السلوكيات : هي التي تكون ردّة فعلٍ لحدثٍ ما ، نحو الإعتذار ، والشكر ، والنقد ، والكره ....

ج– العرضيات : أعمال تختص بالعرض ؛ لإيضاح وجهة نظر معينة ، أو بيان راي في مسألة من نحو : التأكيد ، والنفي ، والإنكار ، والمحاجّة ، والتفسير ..... .

وكل فعل واحد من هذه الأفعال هو عبارة عن ثلاثة أفعال (لفظي ، وإنجازي ، وتأثري) [٢٩] وأهمها عنده الفعل الإنجازي ؛ لأنّ قصد المتكلّم يوجّه إليه [٣٠] ، فقد يحذّر ، أو يستفهم ، أو يعد .. ، كقولنا في التحذير : ((الأسدّ الأسدّ ، والجدارَ الجدارَ ، والصبيَّ الصبيَّ ، قال سيبويه : ((وإنما نهيته أن يقرب الجدارَ المخوف المائلَ ، أو يقرب الأسدَ ، أو يوطيء الصبيّ)) [٣١] ، والنهي عنده هو التحذير [٣٢] ، وهذا العمل اللغوي بحسب أوستين عبارة عن ثلاثة أفعال ، الأول يتمثل بالصيغة الأدائية المعمولة لفعل مضمر للتعجيل في الاستجابة ، والتقدير عند سيبويه : لا تقرب الأسدَ ، واحذر الجدارَ ، ولا توطيء الصبيِّ [٣٣] ، والثاني هو الفعل الإنجازي المتمثل بوظيفة الصيغة في التواصل وإنجاز العمل والثاني هو الفعل الإنجازي المتمثل بوظيفة الصيغة في التواصل وإنجاز العمل ، وهو ما يقصده المتكلم بقوله للتحذير من خطر . وأمّا الثالث فيتعلّق بالأثر الذي يتركه فعل القول في المخاطب وردّة فعله كالفزع ، أو الهرب ، أو ما إلى ذلك .

٢– التصنيف بحسب الغرض الإنجازي : وهو تصنيف سيرل Searle [٣٤] تلميذ أوستين .

((وتظل مقترحات أوستين مفتوحة ومرنة . غير أنّ المشكل الأساس يتمثّل في أنّه لا يُصنّف أعمالاً بل يُصنّف أفعالا)) [٣٥] ، وهو مادفع سيرل إلى إعادة تصنيف أوستين بطريقة أخرى ، وعلى وفق معايير صريحة وخارجة عن العلامات اللغوية ، ووفقاً لاثني عشر معياراً ضمّنها في كتابه ((المعنى والعبارة)) ، مؤدّاها ثلاثة أسس منهجية هي : [٣٦]

أ- الغرض الإنجازي .

ب- اتجاه المطابقة .

ت- شرط الإخلاص .

صنّفها إلى خمسة أصناف أيضاً [٣٧]:

١- الإخباريات : الهدف منها تطويع المتكلّم حيث الكلمات تتطابق مع العالم ، والحالة النفسية هي اليقين بالمتحوى ، مهما كانت درجة القوة ، نحو سيأتي غداً .

٢- الطلبيات أو الأوامر : ويكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمرٍ ما ، حيث يجب أن يطابق العالمُ الكلماتِ ، وتكون الحالة النفسية رغبة أو إرادة ، ويدخل في هذا الصنف الأمر ، والرجاء ، والنّصح ، والاستفهام ..... .

٣- الوعديات : محتواها جعل المتكلّم ملتزماً بإنجاز عملٍ ما ، وحيث يجب أن يطابق العالمُ الكلماتِ ، وحيث الحالة النفسية الواجبة هي صدق النية ، نحو سوف آتي .

٤- الإفصاحات ، أو التعبيريات : حيث يكون الهدف هو التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن تكون هناك نيّة صادقة ، وحيث لاتكون مطابقة بين الكون والكلماتِ نحو قولك : اُعذُرني .

٥- التصريحيات : والهدف منها إحداث واقعة ، والتوافق بين الكلمات والعالم مباشر ، دون تطابق ، مع لحاظ المشروعية المؤسسية والاجتماعية ، نحو أُعلِن الحربَ عليكم . فالذي يصدر عنه هذا الأمر لابدّ من سلطة تؤهّله ؛ لذلك يقول بورديو عند معالجته لسلطة الخطاب وخطاب السلطة : ((إنّ من يُهمل مسألة الشروط الاجتماعية لاستخدام الكلمات سيظلّ طرحه لمسالة سلطة الكلمات طرحاً ساذجًا ، إذ إنّ اللغة لا يمكن أن تُدرَس كموضوع مستقلّ ، ولا يمكن أن يُبحَث في فعّالياتها وسلطتها داخل الكلمات ذاتها . فليست للكلام في نظره من سلطة إلاّ السلطة المفوّضة إلى مُلقيه من طرف من أُوكِل إليه أمر التكلّم والحديث بلسان جهة معينة)) [٣٨] .

ورأى سيرل أنّ فعل الكلام هو عبارة عن أربعة أفعال (لفظي ، وقضوي وإنجازي وتأثيري) [٣٩] ، فأضاف إلى التصنيف السابق الفعل القضوي الذي هو القضية المشتركة بين المتخاطبيْنِ ، إذ

وجد أنّ الغرض الإنجازي ليس واحداً ، بل قد يتعدد ويتنوع لقضية واحدة سأسوق المثال الآتي لتوضيحها :

- يامحمّدُ رشِّحْ للانتخابات .
- أَلَم يُرشِّح محمدٌ للانتخابات .
- لو يرشِّح محمدٌ للانتخابات .

فالغرض الإنجازي للجمل الثلاث ليس واحدًا ، بل هو متعدد ، ففي الأولى طلب ، وفي الثانية استفهام ، وفي الثالثة تمني . أمّا القضية فهي واحدة أي الترشيح للانتخابات .

وبهذا التوصيف يكون الفعل الكلامي عند سيرل قضية وموضوع .

٣- التصنيف بحسب المقام أو السياق :

أدرك أصحاب هذا الاتجاه أن المعنى الحرفي وحده غير كافٍ لإيصال الغرض ، بل لابدّ من النظر في السياقات التي تحفُّ بالكلام .

فقد تتعدد القوة الإنجازية ، ويكون للجملة الواحدة أكثر من غرض إنجازي ، منه مانصّت عليه الصيغة التركيبية بمعنى حرفي ظاهر ، ومنه مايحتاج إلى استدلالٍ وتحليلٍ لسياق الكلام وملابسات القول [٤٠] .

فقد يجتمع في جملة واحدة أكثر من غرض إنجازي ، نحو قوله تعالى: ((أ أنتَ فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم)) ، الأنبياء / ٦٢ .

، وكذلك قوله تعالى : ((كيف تكفرون باللهِ وكُنتُم أمواتًا فأحياكُم)) ، البقرة :٢٨ .

فالمعنى الحرفي في الجملتين هو الاستفهام بدلالة حرف الاستفهام (الهمزة) ، واسم الاستفهام (كيف) المُصرَّح بهما . أمّا المعنى غير المباشر في الجملة الأولى فهو الإنكار ، وفي الثانية التعجب.

وقد يكون للتنغيم أو النبر الجملي الأثر في توجيه المعنى غير المباشر ، وهو فعل تواصلي غير لغوي .

من هذا التصوّر انطلق التداوليون إلى تصنيف هذه الأفعال إلى (مباشرة وغير مباشرة) [٤١] ، فدرسوها في باب ((الاستلزام الحواري Conversational implicature))[٤٢] ، وهو ((من أهم الجوانب في الدرس التداولي ، فهو ألصقها بطبيعة البحث فيه ، وأبعدها عن الالتباس بمجالات الدرس الدلالي)) [٤٣] .

والاستلزام على نوعين : عُرفي ((قائم على ما تعارف عليه أصحاب اللغة من استلزام بعض الألفاظ دلالات بعينها لاتنفك عنها مهما اختلفت بها السياقات ، وتغيّرت التراكيب)) [٤٤] ، ذلك نحو (

لكن) الذي هو حرف استدراك يفصل بين قضيتين يتنافر طرفاها [٤٥] ، وهي دلالة اكتسبها الحرف بالعرف والاتفاق .

والنوع الآخر من الاستلزام حواري ، وهو المعنى الذي يتغيّر بتغيّر المقامات ، أو المعنى الحاصل في المقامات التي يُنجز فيها الكلام [٤٦] ، فلو وقفنا على الجملتين : ألم أحذِّرْكَ من فلان ؟ ، وقوله تعالى : ((هل جزاء الإحسان إلاّ الإحسان)) ، الرحمن : ٦٠ ، لوجدنا أنهما يرادفان الجملتين : حذّرتُك من فلان ، وجزاء الإحسان هو الإحسانُ .

فهاتان الجملتان غادرتا معناهما الحرفي الذي هو الإنشاء إلى معنى آخر خبري هو الإثبات ، وهو معنى مستلزم من المقام .

إنّ محدِّدات هذه الأعمال الإنجازية – شكلاً ووظيفة وتأويلاً – بحسب التداولين قوامه عنصران متجذّران في ضمن مؤشّرات السياق هما : القصد [٤٧] والاستعمال .

والقصد معيار تشريعي يربط الكلام بفاعله ، ويحدّد المعنى والمراد والغرض ، ويقارب مصطلح ((الفائدة)) عند النحويين من جهتين :

إحداهما : بيان جهة الكلام ، يقول ابن سنان الخفاجي : ((وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور ، وتؤثّر في كونه آمراً له))[٤٨]

والأخرى : تعلّق الخطاب بمنشئه ونسبته إليه في صورته المتحصلة والمعبّرة عن علمه أو إرادته أو إعتقاده ((هذه المعاني الحافّة بالقصد من علمٍ وإرادةٍ واعتقادٍ هي التي تربط بين المتكلِّم وكلامه برباطِ فاعلِ الشيء بمحتوى فعله)) [٤٩] .

أمّا الاستعمال فهو المسرح الذي تتجلى فيه عرفية اللغة ، وتتحدد به شرعية الكلام لاعتبارات عرفية واجتماعية تعارف عليها أبناء اللغة ومتكلّموها في البيئة اللغوية الواحدة . ((ويعني هذا أنّ الأفعال اللغوية تُنجَز داخل الجماعة اللغوية وفق قواعد تعلّمها كلّ شريك لغوي في عملية تكيّفه الاجتماعي تعلّماً تامًّا بدرجة أكثر أو اقل . يمتلك شركاء الاتصال إذن معرفة مشتركة عن أي الشروط ووفق أي قواعد يمكن أن تجري أفعال لغوية معينة في مواقف التواصل . ويمكن للمتلقي أن يهتدي بناءً على تلك القواعد والشروط السارية عُرفياً مع منطوقٍ أو نصٍّ ما إلى طريقة الفهم التي يطمح إليها الباث،أي يعرف ماذا ينبغي أن يعدّ المنطوق . أ يعدّ خبراً أم سؤالاً أم أمراً...))[٥٠]

إنّ القول بمدلولية القصد ، وعرفية الاستعمال بفتح أفق البحث التداولي على أكثر من مصادرة ، ويرسم القواعد التأسيسية لهذه المقاربة لتدخل في صميم التحليل النّصي للخطابات اللغوية ، لهذا نصّ علماء النّص على أن ((نجاح الخطاب تداولياً مرهونٌ بسياقه المُنجب له)) [٥١] .

رابعاً – المعايير التداولية لتقييم الإنجاز :

ينظر التداوليون إلى أفعال الكلام على حسب خصائص تواصلية براغماتية ، فيرتبط المعيار الناجح عندهم بقبول العمل والموافقة عليه [٥٢] .

وهذا المعيار يفتح التأويل على آفاق كثيرة نفسية واجتماعية وثقافية خارج المنطوق [٥٣] .

وقد طبّق سيرل هذه المعايير على مجموعة من الأفعال الإنجازية بحيث إذا تحققت في الفعل الكلامي كان موفّقاً وناجحاً من نحو النية الصادقة والقصد والإرادة والقدرة والأهلية والعلاقة بين أطراف الخطاب [٥٤] .

أمّا هبرماس فأعاد بناء نظرية فعل التواصل في التفاعل اللغوي وقدّم في برنامجه التداولية الكلية شروطاً لصحة الكلام تتمثل في أن يكون المنطوق المتحدث به مفهوماً ، ويقدّم شيئاً للسامع يفهمه ، وأن يصل إلى التفاهم مع شخص آخر ، وعدّها شروطاً أساسية في التواصل [٥٥] . ((بمعنى آخر أنّه يتعين على كل متكلم أن يختار تعبيراً معقولاً لكي يتمكن المتكلّم أو المستمع من تفهم الواحد للآخر ، والمتكلّم يجب أن تكون له نية توصيل مضمون قضوي حقيقي لكي يتمكن المستمع من مشاطرة معرفته . وعلى هذا المتكلّم أن يعبّر عن مقاصده بصدق لكي يتمكن المستمع من تصديق تلفظ المتكلم)) [٥٦] .

ويرى غرايس أن الكلام سلوك يخضع لستراتيجيات يُلزم أخذها بنظر الاعتبار عند تأليف الكلام وإنجازه ، فوضع مبدأه ((التعاون)) ،ونصّه : ((ليكن اسهامك في المحادثة رهناً بما تقتضيه الغاية المقبولة ، أو الاتجاهات المقبولة في تبادل الحديث الذي تشارك فيه)) [٥٧] . أمّا القواعد الأربع التي وضعها غرايس فهي [٥٨] :

قاعدة الكم :

ليكن كلامك في الحوار بالقدر المطلوب مّما يقتضيه الغرض من دون زيادة ، أو نقصان .

قاعدة الكيف :

كُن صادقاً لاتقل مالا تعتقد بصحته ، وما ليس لك عليه دليل .

قاعدة العلاقة :

ليكن حديثك ذا صلة بالموقف ، ((ويمكن أن يشتمل وجود الصلة على أمرين على الأقل . أولهما أنواع المعرفة المتّصلة بموضوع أساسي معيّن ، وثانيهما أنواع المعرفة النافعة لبلوغ هدف ما)) . [٥٩]

قاعدة الهيئة :

كن واضحاً بحيث تجعل السبيل ممّهدة أمام ما تقصده من أقوالك . فالمقاصد أحياناً تُخفى لسبب ما ، أو آخر تبعاً للأعراف ، ولا يمكن تجاوز كلّ الأعراف فتُظهر المقاصد كلّها . وهذا واحد من الاعتراضات التي وُجّهت إلى هذه القاعدة (٦٠)

وسأستّل من سلّة الجهد الآنف الذكر وغيره معايير من شأنها أن تعطل إنجاز فعل الكلام ، وهذه المعايير في مجملها آليات أشتغال لم يغفل شأنها التداوليون بل كانت في صميم تصورهم وإجرائهم .

- لا يُنجزُ فعل الكلام إذا كان المتكلّم عاجزاً عن إيصال غرضه للسامع .
- لا يُنجزُ فعل الكلام إذا لم يستطع المخاطب فهم قصد المتكلم ، وتفكيك المنطوق ، وبحسبه تتحدد استجابته للموقف .
- لا يُنجز فعل الكلام إذا لم تكن علاقة تعاون بين طرفي الخطاب ، فضلاً عن خبرة لغوية مشتركة تجمعهما .
- قد تكون العوامل المعطّلة لفعل الإنجاز نفسية ، أو جسدية ، أو أخلاقية ، أو غيرها . فلا يمكن أن نأمر مختلّ عقل ، أو مجنون ببيع أو شراء ، ولا اعمى بعمل يتطلب بصراً كالقراءة مثلاً ، ولا يتحقق موعد مع من أشتهر بالكذب والخداع والحيلة .

وبملاحظة كل ذلك نجد أن هذه المقاربة تدخل في النسبية ، ولا يمكن ضبطها بقواعد ، أو تقنيات ؛ لتعدد أفعال الكلام واختلاف غرضها الإنجازي، وتطور حاجات المجتمع ، وضرورة مسايرة هذه الأعمال للتغيير الذي سيحصل للبنية الاجتماعية بسببه تتغير علاقة الإنسان بالعالم الخارجي ، أو الكون .

فقد تُنجز أفعال الكلام في ظلّ أنظمة تحترم إرادة الإنسان ، وعلاقات اجتماعية وسياسية مستقرة ، وبنية اجتماعية مثالية . وقد تُنجز بشكل جزئي أو نسبي في مقامات لاتتوافر على تلك البيئة . وهذا يعني أن تلاحم كلّ من الذاتي والموضوعي والمعرفي في سياق واحد مطابق للعمل اللغوي أمر ضروري لإنجاز فعل الكلام مثلما ترى التداولية الكلية عند هبرماس (٦١) .

خامساً – التداولية وأفعال الكلام :

يسعى التداوليون دائماً إلى البحث عن آليات تحليل وفهم ؛ لضمّها إلى آليات اشتغالهم ، وتطويعها وفقاً لنظرتهم في التعامل مع الكلام .

لم تكن القواعد التي وضعها غرايس وهبرماس لترضي قناعاتهم ؛ لأنها نوع من التعلّق الإجرائي ، أي يجري التصرّف بالكلام وفقاً لإجراءات عامّة ، في حين مقاصد المتكلّمين قد تؤدّي أحياناً إلى انتهاك هذه المباديء إذا دعت حاجتهم إلى ذلك ، ويدلّ هذا الوصف على أنّ النظر إلى الكلام من جهة استقامته لا يقدّم وصفاً كافياً لأحداث الخطاب (٦٢) .

إنّ التركيز على الحدث بوصفه عملاً قصدياً يغيّر موقفاً ما في ظرف معيّن على نحو لم يكن ليقع في ظروف أخرى يجعل منه شيئاً قابلاً للتحليل بدلالة التغيّرات التي يحدثها في الموقف ، وعلى المشاركين ، بحيث أن كل مشارك يؤكد على الحالة التي هي أقرب إلى هدفه ، وهذا هو الحل الأمثل – على رأيهم – لمعالجة مايحصل من فجوة بين الحدث ومقاصده (٦٣) .

من هنا رأى التداوليون الحل في معالجة هذه الحالة ربط الخطاب ببعده التداولي ، وأبرز ما يتجلّى فيه البعد التداولي هو المستوى الحواري (٦٤) .

وقد اقتضى هذا التوسع استحضار جملة من الآليات واتخاذها خلفية لتوجيه الحدود والمفاهيم بوصفها أنساقاً فاعلة في التحليل التداولي ، وهذا ما دفعهم إلى النظر في جملة من المفاهيم التي عدّوها مكونات التواصل في الكلام سنعرض لها على النحو الآتي :

- **المتكلّم والمخاطب :**

عنصران متجذران في التواصل ، وطرفان أساسيان في كلّ عملية تخاطبية ، ولا يمكن إغفال أثرهما في أيّ تحليل ينطلق من نظرة تداولية اجتماعية انطلاقاً من مسألتين ، إحداهما – النظرة إلى الكلام بوصفه فعلاً اجتماعياً تواصلياً ، وهذه مقدمة أساسية لكل نظرة وظيفية يستند اجراؤها إلى التداول .

والأخرى – دور المخاطب في التواصل ، وهو دور موجه لشكل الخطاب ، ولنوع الفعل الكلامي ؛ ذلك أنّه معنيٌّ بالخطاب ، وعليه تقع وظيفة تحليله ، وإظهار استجابة معيّنة قد تكون قبولاً لما يُلقى عليه ، أو رفضاً بحسب نوع الفعل والعلاقة بالمرسل (٦٥) .

فإذا تساوق المنطوق مع الموقف تسهل عملية بناء الخطاب بالنسبة للمتكلّم ، وتحليله وفهمه بالنسبة للمخاطب .

٢- العلاقة بين المتخاطبين :

إن المعرفة المشتركة بين طرفي الخطاب أمر لازم لتحقيق التواصل على مستوى تشكيل البنية وفهمها ، ((فأبناء اللغة يتواصلون ؛ لأنّهم يحلّلون كلامهم بالنظام نفسه الذي يبثّه المرسل ، أي أنّ كلا المرسل والمستقبل يفيء إلى مرجع نظامي مشترك فينشأ التواصل بينهما وفاءً بهذا الإشتراك ، ومن يخرج عن إطار هذا المرجع النظامي الخلاّق لغربته عنه فإنّ حظّه التفاصل بإطلاقه)) (٦٦) .

وهذه العلاقة أمّا أن تكون ضعيفة فاترة بخاصة إذا كانت تعبّر عن موجود في الخارج ، أو في الزّمن ، فيريد المتكلّم إثبات نسبة ، فينتج هذه العلاقة أعمال خبرية من نحو الإثبات ، أو النفي ، أو التوكيد (٦٧) .

وهذه تخضع لاختيارات المخاطب وعمله واعتقاده بالشيء ، فقد يقبله ويصدقّه ، وقد يرفضه ويحكم عليه بالكذب .

وأمّا إذا كانت العلاقة قوية ومتوترة بين المتخاطبتين بسبب من حالة الإلزام المتضمنة في بنيتها ، فينتج عنه أعمال إنشائية من نحو الأمر والنهي والإغراء والتحذير والاستفهام وغيرها (٦٨) .

ويبدو أن هذا التصور هو الذي دفع التداوليين إلى وضع قواعد تأسيسية لأفعال الكلام ، وهذه القواعد الخمسة هي (٦٩) .

١- يحمل المتكلّم مخاطبه على أداء فعل معين، ويحصل ذلك مع أفعال الطلب من نحو: خُذ بيدي، وأرفق بالفقير...

٢- تأكيد المتكلم لمخاطبه بأنّ فعلاً مستقبلياً سيكون لفائدته ، ويتجسد ذلك بأفعال النُّصح من نحو : أنصحُك بمراجعة الطبيب .

٣- التزام المتكلّم أمام مخاطبه بتنفيذ ما وعدبه ، ذلك نحو أفعال الوعد ، مثل : أعدُك بأني سأرافقك إلى المكتبة غداً .

٤- تأكيد المتكلّم لمخاطبه بأنّ منطوق كلامه يمثّل حقيقةً ، وذلك نحو أفعال الزعم ، مثل : أزعمُ أن هذا الرأي حقيقةً .

٥- محاولة المتكلّم انتزاع معلومة معينة من مخاطبه ، وهذا يحصل مع الاستفهام ، نحو هلْ نجحتَ في الامتحان؟.

٣- حجاجية أفعال الكلام وتأويلها :

يظلّ فعل الكلام منفتحاً على التأويل والقراءة ؛ لانفتاحه على أكثر من اتجاه ، وتعلّقه بأكثر من بعد ، مما دعا التداوليين إلى البحث عن آليات تفسير متعددة تنفتح على كل الاحتمالات والتأويلات منها أهمية السياق التخاطبي ، وطريقة إنجاز الفعل الكلامي ، والغرض من إنجازه ، وأثره في المخاطب ، فضلاً عن مواضعات اللغة والمقام .

وبسبب من كلّ ذلك عالجوا ((الحجاج باعتباره فعلاً تداولياً ، لا يمكن تفسيره من دون ابراز مراتب المتكلّمين وأدوارهم في أفعال الكلام ، وأهمية السياق التخاطبي ...)) (٧٠) ، وعدّوا ((نظرية الحجاج في اللغة امتداداً وتطويراً لنظرية الأفعال اللغوية ، بل إن ديكرو يعتبر الحجاج فعلاً لغوياً خالصاً)) (٧١) .

إن اعتبارهم الحجاج فعلاً لغوياً يخضع لشروط البناء والدلالة والتفسير والتلقي ((يعني انتماء القول أو النّصي الحجاجي إلى مجال التداوليات التي تحاول الإجابة عن عدد من الأسئلة من قبيل :

منْ يتكلّم ؟ وإلى منْ يتكلّم ؟ ، ما مصدر التشويش والإيضاح ؟ ، كيف نتكلّم بشيء ونريد قول شيء آخر ؟.وتستدعي الإجابة عن هذه الأسئلة استحضار مقاصد التخاطب وأفعال اللغة بعديها المقالي والمقامي والتداولي . ونجد الارتباط بالبعد التداولي على عدة مستويات ، ذلك أنّ الحجاج يعتبر ظاهرة متجسّدة في الخطاب وبه يتحقق ، فهو متلبس بألبسة لسانية وأسلوبية ، على أساس أننا إذا أردنا رصد الصور الأسلوبية في الخطاب الحجاجي ، أو الصور البنائية الاستدلالية ، فإننا مبدئياً سنكون بصدد أفعال كلامية لها مرجعية مقالية ومقامية مشتركة بين المتكلّم والمستمع ، أو بين المخاطِب والمخاطَب)) [٧٢] .

إذاً ، السمة التداولية للتحليل ، والقيمة الحجاجية للخطاب لا يحصلان لمجرد النظر في الألفاظ المرتبة على خط أفقي ، بل هو التجذر في عمق البنية عمودياً ودراسة محيطها الخارجي . وهذا يعني النظر في الصيغ والأدوات وكل التعبيرات التي توجه الكلام توجيهاً حجاجياً ، وتوجّه السامع في هذا الاتجاه مثلما يرى ديكرو [٧٣]فضلاً عن القصد والمقام بوصفهما أساسين مهمين لكل حجاج خطابي بحسب بيرلمان [٧٤] .

وقد حدّد بيرلمان وظائف الحجاج بثلاث وظائف [٧٥] :

- الاقناع .
- الإعداد لقبول موضوع معيّن .
- التأثير والدفع إلى العمل .

لأجل ذلك بحث التداوليون في مقوّمات الحجاج الناجح بلحاظ أمور منها [٧٦] .

- وضوح القول الملقى بناءً ودلالة .
- الابتعاد عن الحدس والتخمين والغموض والتناقض .
- تلاحم القول والحجة الملقاة .
- احترام قناعات الآخر وظروفه وموقعه .
- أن يكون الكلام مبنياً على الحقيقة والاحترام بعيداً عن القسر والاحتيال .

من هنا رأى التداوليون أنّ الحوار المؤسس على هذه الشروط يمنح الفعل الكلامي نفاذاً وصدقاً ، وأن الحوار مستوى آخر يربط الكلام بالبعد التداولي [٧٧] .

ولاشك في أنّ المتكلم إذا أراد أن يوجه كلامه إلى المخاطب بقصد إقناعه به حاجة إلى فئة حجاجية لتكون دعامة استدلالية تحقق له غرضه ، وهذا ما يحصل دائماً في الخطابات الفنية وأعلاها الخطاب القرآني ، على نحو ما نجد في حوار النبي إبراهيم والنمرود الوارد في قوله تعالى :

((ألمّ تر إلى الّذي حاجّ إبراهيم في ربّه أن أتاهُ اللّهُ الملْك إذ قال إبراهيمُ ربّي الّذي يُحي ويُميتُ قال أنا أُحيي وأُميتُ قال إبراهيمُ فإنّ اللّه يأتي بالشّمْس من المشرق فأْتْ بها من المغْرب فبهُت الّذي كفر)) البقرة : ٢٥٧ ، وكذلك حوار العبد الصالح مع موسى من الآية ٦٠ – ٨٠ من سورة الكهف .

خاتمة البحث :

أردنا لهذه المقاربة مساراً خارج المسار التقليدي للدرس اللغوي يشارك في الدفع العمودي لبحثنا اللغوي ، مفيداً من معطيات اللسانيات الحديثة ، وراسماً صورة لمنهج يطلّ على تراث ثرّ منفتح على البعد الإنساني ، منتفعاً من الجهود التي تحققت في هذا المجال .

وعلى الرغم من الإشارات القليلة التي ألمحت إلى جهود علمائنا أمثال سيبويه والرضي الاستراباذي وابن سنان الخفاجي وغيرهم ، فإن هذه المقاربة تتجذر في عمق البحث اللساني التداولي لتفتح الأفق نحو دراسات عملية مدارها الاستعمال .

إن دراسة الكلام في الاستعمال من أقرب المفاهيم إلى التداولية وأكثرها قبولاً ؛ لكونها فرضية إجرائية قوامها تحليل الكلام بناءً وتواصلاً وتأثيراً .

وقد وجد التداوليون في نظرية الأعمال اللغوية ما يحقق لهم أهدافهم في النظر إلى الكلام نظرة كلية توائم بين مقومات اللغة ومتطلبات السياق ، فتنوعت آلياتهم في التحليل واختلفت ، لكنّها لم تخرج عماّ أقرّه مؤسسو نظرية أفعال الكلام من تصنيف وتأويل وفرضيات .

ولم يكن ما اشرنا إليه من جهود الباحثين الغربيين عند دراستهم الكلام في بعده التداولي قد خفي على أنظار علمائنا القدماء أمثال سيبويه ، والجاحظ ، وعبد القاهر الجرجاني ، والرضي الاستراباذي وغيرهم – وإنْ تباعد الزمان والمكان – ، إذ يجد المتأمّل في جهود علمائنا وأدبائنا مايدلّ على سبرهم غور هذه الظاهرة بمحض الاختبار، وما آل لهم منه من سعة الأنظار .

ولم يكن لهذه المقاربات أن تأخذ مكان هذاالدرس ، بل هي الرغبة في التلاقح ، وترسيخ جذور تلك الجهود بإعادة وصفها وفقاً لآليات ومستجدات حديثة تؤكّد مرونة تلك التجارب وقدرتها على الوقوف مع كلّ مستجد . وأحسب أنّ ذلك يمنحها القوة والخلود والحركة لا الضعف والركود .

وأقول : إنّ دراسة اللغة في الاستعمال ، أو مايشار إليه بـ ((التداولية)) منهج قائم في منظومتنا التراثية ، سواء أكان النظر إلى دور المخاطب ، أم العلاقة بين المتخاطبين ، أم شروط تحقق

الخطاب ، أم النظر إلى الكلام في مواقف التخاطب ، وتحليل الموقف ، أم مراعاة القصد ، أم النظر إلى اللغة بوصفها آلةً ينجز بها المتكلم عملاً معيناً من الأعمال اللغوية .

وما تصنيفهم للكلام إلى خبر وإنشاء وطلب ومايتفرّع من هذه الأصناف الثلاثة إلاّ دليل على تلك الدقة ، والنظر الصائب .

وقد نظروا إلى وظيفة الكلام في التحاور وحجيته في الإقناع ، وهو مبحث أساسي في التداولية الحديثة ، أو مايسمى بـ ((الحِجاج)) ، فأدركوا أنّ لكلّ منطوقٍ وظيفة يؤدّيها في سياق اجتماعي معين .

هوامش البحث

(١) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ ، وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر / ٥٩ ، ٧١ ، ٧٨ ، والإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة / ٤٩٩ ، وينظر هامش (١) من المصدر والصفحة نفسها ، والتداولية من أوستن إلى غوفمان / ٥٣ .

(٢) ورد في قاموس أكسفورد ثنائي اللغة أن act يقابلها في العربية عمل ، أو فعل ، أو صنيع ، وspeech بمعنى الكلام . ينظر : قاموس أكسفورد / ٨ ، ٧٤٤ .

(٣) يرى ها الاتجاه من اللسانيات أن النحو هو الدلالة ، وإن أعمالاً لغوية من نحو الأمر والوعد تمثلها صورة منطقية واحدة ، وإن اختلف شكل الجملة ؛ إذ لافرق عندهم بين (افعل وآمرك أن تفعل) ، ولايهم إن كان الفعل الإنشائي صريحاً أو ضمنياً . ينظر : الإنشاء في العربية / ٥١٧ .

(٤) كل النظريات التي تولي عنايتها بالمؤثرات السياقية والعناصر البراغماتية في تقصي الدلالة وتأويلها أدخلت أفعال الكلام في آلياتها الإجرائية .

(٥) منها محاولات ف . موتش ، ود . منيهجر ، وروز نجرن وغيرهم ؛ إذ عدّوا النّص تتابعاً من أفعال لغوية أساسية تسمى أفعال إنجازية . ينظر : التحليل اللغوي للنص / ١٨٨ .

(٦) ومن هذه الأصوات آلان بروندوينية ، ويوغن هبرماس ، ينظر : الحجاج في البلاغة المعاصرة / ١٨٧-١٨٨ ، والفاعلية التواصلية عند هبرماس في ضمن كتاب اللغة والمعنى / ٣٠٨ .

(٧) مدخل لفهم اللسانيات / ١٣٩ .

(٨) هوجون أوستن (١٩١٢- ١٩٦٠) أستاذ الفلسفة الأخلاقية بأكسفورد يعدّ مؤسساً لنظرية أفعال الكلام ، وأباً للتداولية .

(٩) ينظر : مدخل لفهم اللسانيات / ١٣٩ .

(١٠) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤ /٢ ، وهمع الهوامع ١/ ٢٣ .

(١١) ويقصد بها الزام المتكلّم نفسه بانجاز عمل ما في المستقبل ، ومن أمثلتها : أعدُ ، ألتزمُ ، أُقسمُ ... ، ينظر التداولية / ٦٢ .

(١٢) ينظر : الإنشاء في العربية / ٥٧٥ .

(١٣) شرح الرضي على الكافية ٤/ ٢ .

(١٤) ينظر : الإنشاء في العربية / ٥٧٢ – ٥٧٣ .
(١٥) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٣ .
(١٦) ينظر : همع الهوامع ١ / ٢٣ .
(١٧) مغني اللبيب ١ / ١٠٠ ، وينظر : المقتضب ٤ / ٢٠٢ .
(١٨) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٢ هامش (٤) ، وآفاق جديدة / ٤٤– ٤٥ .
(١٩) آفاق جديدة / ٦٤ .
(٢٠) التحليل اللغوي للنّص / ١١١ .
(٢١) البيان والتبيين ١/ ٧٨ .
(٢٢) أسرار البلاغة / ٤٨– ٤٩ .
(٢٣) نسب ابن عبد ربّة ، هذا البيت إلى محمود الورّاق ، العقد الفريد ١١٦/٢ .
(٢٤) الخصائص ٢٤٨/١.
(٢٥) السابق ١/ ٢٤٩ .
(٢٦) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، ٩٦ –٩٧ .
(٢٧) علم الإشارة – السيميو لوجيا / ٥٢ ، ويرى أمبرتو إيكو ((أنّ العلامة توجيه للتأويل)) السيميائية وفلسفة اللغة / ٦٤٠ .
(٢٨) ينظر : التداولية من أوستن إلى غوفمان / ٦٢ ، وآفاق جديدة / ٧٨ .
(٢٩) ينظر : آفاق جديدة / ٦٨ .
(٣٠) ينظر : السابق / ٦٩ .
(٣١) كتاب سيبويه ١/ ٢٥٣ .
(٣٢) السابق والجزء والصفحة .
(٣٣) السابق ١/ ٢٥٤ .
(٣٤) أستاذ الفلسفة الأخلاقية بجامعة بركلي في كاليفورنيا ، ينظر : التداولية / ٢٠ .
(٣٥) التداولية / ٦٣.
(٣٦) ينظر : آفاق جديدة / ٤٩ ، والتداولية ٦٣–٦٥ .
(٣٧) ينظر : التداولية ٦٦ ، وآفاق جديدة ٧٥ .
(٣٨) رأي بورديو مترجم في الحِجاج في البلاغة العربية / ١٩٠ .
(٣٩) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٤ .
(٤٠) ينظر : آفاق جديدة / ٧١ ، ٧٢ .
(٤١) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٨ .
(٤٢) آفاق جديدة / ٣٢ .
(٤٣) ((ظاهرة الاستلزام الحواري هذه دُرست ، بعد غرايس ، في إطار نظرية الأفعال اللغوية)) ، واللسانيات الوظيفية ، ٣٠ ، وينظر : آفاق جديدة / ٣٣ .
(٤٤) آفاق جديدة / ٣٢ .

(٤٥) ينظر : شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٤٠ ، يقول ابن عصفور : ((معناها الاستدراك وتكون الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها في المعنى)) .

(٤٦) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٨ .

(٤٧) يقول ابن فارس : ((القصد هو المعنى والغرض والمراد)) ، الصاحبي / ١٩٣ .

(٤٨) سرّ الفصاحة / ٣٧ .

(٤٩) التفكير اللساني في الحضارة العربية / ١٨٣ ، إذ يبين الدكتور المسدّي وجهة نظر القاضي عبد الجبار في القصد والمواضعة .

(٥٠) التحليل اللغوي للنّص / ١١٠ .

(٥١) الحجاج في البلاغة العربية / ١٨٦ .

(٥٢) تكاد تتفق اللسانيات التداولية جميعها على هذا المعيار ، ينظر : التداولية /٧٠ ، وآفاق جديدة / ٧٥ .

(٥٣) فهذه اللسانيات ترى أن المعنى لا ينحصر بالمنطوق وحده ، بل يولد من تداول المنطوق في سياق محدّد لغوي ، أو مادي ، أو اجتماعي ، وهذا أوجز تعريف للتداولية وأقربه إلى القبول ، ينظر : آفاق جديدة / ١٤ .

(٥٤) ينظر : آفاق جديدة / ٧٥– ٧٨ ، والتداولية / ٦٣– ٦٥ ؛ إذ وضع سيرل اثني عشر بعداً كمعايير صريحة لوضع تصنيف مقبول للأعمال التي تُنجز بوساطة الكلام ، ويختلف الغرض الإنجازي من فعل إلى آخر .

(٥٥) ينظر الفاعلية التواصلية عند هبرماس / ٣١٧ – ٣١٨ .

(٥٦) السابق / ٣٠٥ .

(٥٧) مدخل إلى علم لغة النّص / ١٦٠ ، وينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٦ ، والاقتضاء في التداول اللساني / ١٤٦ .

(٥٨) ينظر : اللسانيات الوظيفية / ٢٦– ٢٧ ، ومدخل إلى علم لغة النّص / ١٦٠– ١٦٦ .

(٥٩) ينظر : مدخل إلى علم لغة النّص / ١٦٨ .

(٦٠) ينظر : مدخل إلى علم لغة النّص / ١٦٧–١٦٨ .

(٦١) يرى هبرماس أن المتكلمين أنفسهم هم الفاعلون وعليهم يقع معيار الصدق والمطابقة بين الفعل اللغوي والعوالم الثلاثة . ينظر : الفاعلية التواصلية عند هبرماس / ٣١٦ .

(٦٢) ينظر : مدخل إلى علم لغة النص / ١٦٨ .

(٦٣) ينظر : السابق ، والصفحة نفسها .

(٦٤) ينظر : المقاربة التداولية / ٨٦ .

(٦٥) ينظر : انفتاح النسق اللساني / ٢٤– ٢٥ .

(٦٦) البيان بلا لسان / ١٩ ، وينظر : التحليل اللغوي للنّص / ١١٠ .

(٦٧) ينظر : الإنشاء في العربية / ١٨٣– ١٨٧ .

(٦٨) ينظر : السابق ، والصفحات نفسها .

(٦٩) ينظر : التحليل اللغوي للنّص / ١١٢ .

(٧٠) الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله / ٨٧ .

(٧١) السابق والصفحة نفسها .

(٧٢) السابق / ٦٨- ٦٩ .
(٧٣) ينظر : الحجاج في البلاغة المعاصرة / ١٩٢ .
(٧٤) ينظر : الاستدلال الحجاجي التداولي / ٨٤ .
(٧٥) ينظر : السابق / ٨٣- ٨٤ .
(٧٦) ينظر : الحجاج في البلاغة المعاصرة / ١٧٦- ١٧٧ .
(٧٧) ينظر : السابق / ١٧٧ .

ثبت المظان

- الاستدلال الحجاجي التداولي وآليات اشتغاله ، د. رضوان الرقبي ، مجلة عالم الفكر ، مجلد ٤٠ ، عدد ٢ ، الكويت ٢٠١١م .
- اسرار البلاغة ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق هـ . ريتر ، ط٢ ، مطبعة وزارة المعارف ، استانبول ، ١٩٧٩م .
- أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، د . محمود أحمد نحلة ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٦ .
- الاقتضاء في التداول اللساني ، عادل فاخوري ، مجلة عالم الفكر ، مجلد ٢٠ ، عدد ، ٣ ، الكويت ، ١٩٨٩م .
- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ، د. خالد ميلاد ، ط١ ، المؤسسة العربية للتوزيع ، تونس ، ٢٠٠١- ١٤٢١هـ .
- انفتاح النسق اللساني – دراسة في التداخل الاختصاصي ، د . محيي الدين محسّب ، ط١ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٨م .
- البيان بلا لسان – دراسة في لغة الجسد ، د. مهدي أسعد عرار ، ط١ دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٧م – ١٤٢٨هـ .
- البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٩٠م .
- التحليل اللغوي للنّص – مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج ، كلاوس برينكر ، ترجمة وتعليق د. سعيد حسن بحيري ، ط١ ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٥م – ١٤٢٥ هـ .
- التداولية من أوستن إلى غوفمان ، فيليب بلانشيه ، ترجمة : صابر الحباشة ، ط١ ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، سوريا ، ٢٠٠٧م .
- التفكير اللساني في الحضارة العربية ، د. عبد السلام المسدّي ، ط٣ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ٢٠٠٩م .
- الحجاج في البلاغة المعاصرة ، د. محمد سالم محمد الأمين الطلبة ، ط١ ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، ٢٠٠٨م .
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، تح : محمد علي النجار ، ط٤ ، دار الشؤون الاثقافية ، بغداد ، ١٩٩٠م .
- سر الفصاحة ، ابن سنان الخفاجي ، تحقيق : علي فودة ، ط١ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٣٢م .

- السيميائية وفلسفة اللغة ، أمبرتو إيكو ، ترجمة د. أحمد الصمغي ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٥ .
- شرح جمل الزجاجي – الشرح الكبير ، ابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ط١ ، وزارة الأوقاف العراقية ، بغداد ، ١٩٨٠م – ١٤٠٠ هـ .
- شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي ، تحقيق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة يونس ، ليبيا ، ١٩٩٦م .
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، أحمد بن فارس ، تحقيق ، مصطفى الشويمي ، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، د.ت .
- العقد الفريد ، ابن عبد ربة ، شرح أحمد أمين ، وأحمد الزين ، وإبراهيم الأبياري، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٩٦م .
- علم الإشارة (السيميولوجيا) ، بيير جيرو ، ترجمة د. منذر عياشي ، ط١ ، دار طلاس ، سوريا ، دمشق ، ١٩٨٨م .
- قاموس أكسفورد الحديث – انكليزي – انكليزي – عربي – طبعة موسّعة ، ٢٠٠٦م .
- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، مطبعة المدني ، نشر مكتبة الخانجي ، ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ .
- اللغة والمعنى – مقاربات في فلسفة اللغة ، تأليف مشترك ، إعداد وتقديم : مخلوف سيد أحمد ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، ناشرون ، بيروت ، ٢٠١٠م – ١٤٣١هـ .
- مدخل إلى علم لغة النّص ، د. إلهام أبو غزالة ، وعلي خليل حمد ، ط٢ ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٩م .
- مدخل لفهم اللسانيات ، روبير مارتان ، ترجمة : د. عبد القادر المهيري ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
- المقاربة التداولية ، فرانسوا أرمينكو ، ترجمة سعيد علوش ، ط١ ، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٧م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، د . ت .
- المقتضب ، أبو العباس المبرد ، تحقيق : عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ، ١٩٦٣م .
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، د. نهاد الموسى ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠م–١٤٠٠هـ .
- همع الهوامع في شرح الجوامع ، أبو بكر السيوطي ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٧٧م .

Abstract

Speech as an Act: A Communicative Approach

This is an apprehensive approach. The apprehension stems from the variation of its sources, the intermingling of its knots, and the various fields that are of pertinence. The focus of this approach is the existence of an act which can be described, analyzed, and explained through the linguistic research.

Modern linguistics has found in the approach to speech and act a new horizon for its studies and methods. Hence, it has considered the approach to speech and act as one of its important fields and a part of its general structure. The most distinguishing element of this linguistic approach is that which looks at it communicatively-to consider speech as a systematic and contextualized whole that performs a certain function in a certain communicative context. Therefore, the present paper has concerned itself with a descriptive analysis of the elements of linguistic structure and uses.

The analysis adopted by modern linguistics, especially the communicative approach, fills the gap between intention, speech and act; that which is realized through act. Everything is expressed in a certain context which dramatizes everything-roles, functions and effect.

The analysis of our linguistic heritage system shows that this approach is widespread and it encourages a linguistic and philosophical debate within the unified human framework of thought which is based